

التفكك الأسري

دراسة تحليلية

كلمات مفتاحية: التفكك الاسري؛ الطلاق؛ العنف.

أ.م.د. خالد حنتوش ساجت

كلية الآداب - جامعة بغداد
dr.khlidhantoosh@gmail.com

أ.م.د. سعد محمد علي حميد

كلية الآداب - الجامعة المستنصرية
saadali20012001@gmail.com

family Disintegration An analytical study

Keywords: family Disintegration – Divorce - Violence

Assistant Professor
Saad Mohammed Ali Hamid

Mustansiriya University
college of Art
saadali20012001@gmail.com

Assistant Professor
Khalid Hantoosh Sachit

Baghdad University
college of Arts
dr.khlidhantoosh@gmail.com

ملخص

تأتي هذه الورقة لبحث مجموعة مؤشرات قديمة/حديثة لتحاول إلقاء الضوء على هذه ظاهرة التفكك والتي لم يسلط عليها الضوء كثيرا في العراق في ظل التنافس/ الاحتكاك السياسي بين النخبة السياسية، والذي أدى إلى إبراز المشكلات السياسية إلى السطح وإبعاد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية إلى القاع، وهنا يبرز السؤال الآتي: متى سننتبه مجتمعاً وباحثين ونخبة سياسية إلى هذه المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي ليكون لها التغطية الأكبر في ساحة الفعل العراق مجتمعاً / سياسة / وبحثاً. يشتمل البحث على جانبين الأول تنظيري / مفاهيمي للتعريف بظاهرة مشكلة التفكك الأسري وأهم مظاهره وأنواعه وأسبابه والنتائج المترتبة عليه وفي هذا الجانب سنكون ناقلين محللين للمعلومة وفي الجانب الثاني/ التطبيقي إبراز مجموعة من مؤشرات التفكك ومدى انطباقها على الواقع العراقي أسرةً ومجتمعاً مع إبراز الجانب الإحصائي/الرقمي أينما تطلب ذلك من خلال مصادر الأرقام التقريبية والمعتمدة من خلال الوزارات المختصة والمنظمات الدولية والمحلية، وفي النهاية سنصل إلى النتائج النهائية والتوصيات المقترحة.

Abstract

This paper comes to discuss a set of old / modern indicators to try to shed light on this phenomenon of family Disintegration , which was not highlighted much in Iraq in light of competition / political friction between the political elite, which led to highlight the political problems to the surface and the removal of social, economic and service problems to the bottom, Here comes the question: When we will pay attention to society, researchers and political elite to these problems suffered by Iraqi society to have the largest coverage in the field of action Iraq society / politics / research. The research includes two aspects of theoretical / conceptual definition of the phenomenon of the problem of family disintegration and the most important manifestations, types, causes and consequences of this in this aspect we will be the carriers of the analysts of information and in the second / applied side to highlight a set of indicators of disintegration and the extent of their application to the reality of Iraq Wherever required through the approximate number sources and approved by the relevant ministries and international and local organizations, we will eventually reach the final conclusions and proposed recommendations.

التفكك الأسري**دراسة تحليلية****أ.م.د. سعد محمد علي حميد**كلية الآداب - الجامعة المستنصرية
saadali20012001@gmail.com**أ.م.د. خالد حنتوش ساجت**كلية الآداب - جامعة بغداد
dr.khlidhantoosh@gmail.com**مقدمة**

شهد العراق ومنذ التحولات التي جرت في عام 2003 على اثر دخول قوات الاحتلال الأميركي تغيرات كثيرة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولعل موضوع التفكك الأسري الذي لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات كان له نصيب من هذه التغيرات على اثر إدخال العراق إلى العولمة من أوسع أبوابها، لذا ستأتي هذه الورقة لبحث مجموعة مؤشرات قديمة/حديثة لتحاول إلقاء الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة التي تنخر في جسم أي مجتمع أنساني والتي لم يسلط عليها الضوء كثيراً في العراق في ظل التنافس/ الاحتكاك السياسي بين النخبة السياسية، والذي أدى إلى إبراز المشكلات السياسية إلى السطح وإبعاد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية إلى القاع، وكما نعرف فإن تيارات قاع النهر اقوى بكثير من تيارات سطحه، وهنا يبرز السؤال الآتي: متى سننتبه مجتمعاً وباحثين ونخبة سياسية إلى هذه المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي ليكون لها التغطية الأكبر في ساحة الفعل العراق مجتمعاً/سياسة / وبحثاً.

إن بحثنا هذا يشتمل على جانبين الأول تنظيري / مفاهيمي للتعريف بظاهرة /مشكلة التفكك الأسري واهم مظاهرها وأنواع التفكك وأسبابه والنتائج المترتبة عليه وفي هذا الجانب سنكون ناقلين/محللين للمعلومة في حين سنحاول في الجانب الثاني/ التطبيقي إبراز مجموعة من مؤشرات التفكك ومدى انطباقها على الواقع العراقي أسرةً ومجتمعاً مع إبراز الجانب الإحصائي/الرقمي أينما تطلب ذلك من خلال مصادر الأرقام التقريبية والمعتمدة من خلال الوزارات المختصة والمنظمات الدولية والمحلية، وفي النهاية سنصل إلى النتائج النهائية والتوصيات المقترحة، ومن الله التوفيق.

مفهوم التفكك الأسري

لغة: فك الشيء وفصل أجزائه، وتفكك الشيء أي انكسر إلى أجزاء (المنجد: ص591)، لذا فإن التفكك الأسري هو تفكك الأسرة إلى أجزاء بعدما كانت منسجمة. (عبد العزيز محمود: 97) **اصطلاحاً:** يعرف التفكك الأسري (انهيار الوحدة الأسرية وانحلالها وعدم قدرتها على أداء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها وذلك عندما يفشل عضو أو أكثر في تلك الأسرة من النهوض بالتزاماته وأداء حدوده بصورة مرضية). (سناء الخولي: 1982: 247)

وقد تعددت التسميات حول هذا المصطلح واختلفت فهناك من يطلق عليه اسم "التفكك الأسري" والذي يتم بفقد أحد الوالدين أو كلاهما أو عن طريق الطلاق أو الهجر أو تعدد الزوجات أو غياب رب العائلة فترة طويلة من الزمن وهناك من يسميه "تصدع الأسرة" والذي يحدث في حالة تعدد الزوجات أو وفاة أحد الوالدين أو كلاهما أو عن طريق الطلاق. (جعفر عبد الأمين ياسين: 1981: 22)

بينما يسميه البعض " البيوت المحطمة" التي يخربها الطلاق أو الفراق أو موت أحد الوالدين أو كلاهما، أما آخرون فيطلقون عليه اسم "العائلة المتداعية" والتي تحدث بفقد أحد الوالدين أو كلاهما بسبب الوفاة أو الانفصال، ويطلق عليه آخرون عليه اسم "التفكك العائلي" وقد حدده بعضهم بالانفصال أو الطلاق أو الهجر أو الموت أو الغياب الطويل للزوج أو الزوجة وهناك من يفضل تسميته باسم "العائلة المكسرة" ويطلقونه على العوائل التي تفكك بالموت أو الطلاق أو الانفصال أو بسبب النزاع العائلي أو أية أسباب أخرى. (الخشاب: 1985: 233-234)

ومع اختلاف التسميات يبقى المعنى واحد وهو انحلال العلاقات والروابط الأسرية بين أفراد الأسرة لأسباب عدة إما بالطلاق أو الانفصال أو الهجر أو غياب أحد الوالدين أو كلاهما إما بالموت أو السفر نتيجة لظروف معينة أو دخول أحدهما إلى السجن.

ويدخل التفكك الأسري منظومة التفكك الاجتماعي التي يمكن تعريفه بـ (عدم التقيد بما تقرضه الأنظمة الاجتماعية "ومنها النظام الأسري" الأمر الذي يؤدي إلى نشوء الفوضى في العلاقات الاجتماعية التي بني عليها المجتمع أو ضعف في أدائها لوظائفها كما يؤدي إلى إصابة (الضبط الاجتماعي) بالوهن لتضاؤل تأثير الأنظمة الاجتماعية في السلوك الاجتماعي لأفراد المجتمع، ونعني به أيضاً انكساراً في نمط من الأنماط الاجتماعية أو في نظام من النظم التي يقوم عليها المجتمع، أو في قيمة من القيم الأخلاقية التي يحرص عليها). (معن خليل عمر: 1991: 95)

تعريف الانحلال الأسري: ويتمثل في نظام تحطيم الأسرة بانتحار أو قتل أحد الزوجين أو كليهما، أو انتهاء الحياة الزوجية بالطلاق أو غياب أحد الوالدين من المنزل غياباً طويلاً. (حماد حنان 2015: 34)

إن التفكك الأسري أو الانحلال الأسري أو المشكلات الأسرية، أسماء لمعنى واحد، هو: فشل واحد أو أكثر من أعضاء الأسرة في القيام بواجباته نحوها، مما يؤدي إلى ضعف العلاقات وحوادث التوترات بين أفرادها، وربما أفضى هذا إلى انفراط عقدها وانحلالها، وإذا كان تماسك الأسرة يقاس بمدى نجاحها في أداء وظائفها، والوفاء بما هو منوط بها من اختصاصات، فإن تفككها يقاس بمدى ما تفقده أو تتخلى عنه من تلك الوظائف والاختصاصات. وبناءً على هذا المقياس الذي يكتسي في اعتقادنا قدرًا مهمًا من الدقة والموضوعية، يمكن الحديث عن مستويات أو أنواع من التفكك الأسري تصنف درجاتها في المقياس المذكور.

ومن ثم فلا مناص من إبراز الوظائف التي أنيطت بالأسرة حتى يكتسي حكمنا على الواقع الأسري بالتفكك أو بغيره، طابعًا من الموضوعية والمصداقية. ويمكن إيجاز أهم وظائف الأسرة بالآتي:

1- **الوظيفة التربوية:** تعد الوظيفة التربوية من أهم وأبرز الوظائف التي تقوم بها الأسرة فالهدف الأول للأسرة هي العمل على تربية أبنائها وما يصاحب ذلك من تعليم وتأديب، الطاعة والاحترام، وإكساب شخصية الفرد وتعليمه السلوكيات المقبولة اجتماعياً بالإضافة إلى تعليم القراءة والكتابة وتعليم المهن والحرف ويكون ذلك بغرس القيم والمكتسبات عند الفرد منذ ولادته. (زكية إبراهيم كامل 2008: 37)

2- **الوظيفة التكاثرية:** إن أول وظيفة تقوم بها الأسرة تتمثل في تحقيق الوظيفة البيولوجية ذلك بتلبية الحاجة الفطرية المتمثلة في الدافع الجنسي، والذي عن طريقه يتحقق الإنجاب وتزويد المجتمع بعناصر وأفراد جدد وتعد هذه الوظيفة من الوظائف الفطرية الأساسية للزوجين لتحقيق الإشباع الجنسي. (فارح سمير 2009: 78)

3- **الوظيفة الاجتماعية:** الأسرة هي النظام الاجتماعي القائم بالتشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي، وليس وظيفة الأسرة إنجاب الأطفال فقط بل تتعدى إلى عملية تطبيعهم بالطابع الاجتماعي فالطفل ليس ملكاً لوالديه فحسب وإنما هو عضو في المجتمع الأكبر الذي يعيش فيه ولذلك ينبغي أن ينشأ نشأة اجتماعية سليمة. (ريح تركي 2004: 171)

4- **الوظيفة الاقتصادية:** إن الأسرة مسؤولة عن توفير الحاجات المادية لأفرادها، فهي تقوم بالطعام وإيواء وتحقيق متطلبات أفرادها من مختلف الحاجيات الأساسية أو الثانوية. (فراح سمير 2009: 78)

5- **الوظيفة الصحية:** من الوظائف الصحية الأساسية التي تعمل الأسرة على تحقيقها الرعاية البيولوجية والنفسية للأبناء وكذا العلاج النفسي "وهي تلك التي تعتبر الأسرة فيها مسؤولة عن إنجاب الأطفال وما يتعلق بذلك من رعاية صحية و جسمية سليمة، وتدريب أعضاء الجسم التدريب الصحيح وفي الموعد المناسب والأسرة تعمل بشكل أ وبأخر على الرعاية النفسية للأطفال من أجل حمايتهم وضمان النمو النفسي الطبيعي لهم. (عبد المنعم محمد حسن: 40)

6- **الوظيفة الدينية:** فالأسرة هي التي ترسخ قواعد الدين وتفصل أحكامه، وفيها يتعلم الأطفال الصغار قواعد الدين وشعائره وأحكامه ومناهجه. وهي المدرسة الأولى للأطفال، تنقل إليهم تعاليم دينهم، وتهذبهم وتزودهم بالأخلاق التي تعتبرها حميدة ومفيدة، فتصنع النظم الأخلاقية لأفرادها، وعن طريق الأسرة يعرف الأفراد الفرق بين الفضيلة والرذيلة والخير والشر والحسن والسيء. (محمد القضاة 2006: 143)

أنواع التفكك الأسري:

بعد أن انتهينا من محاولتنا للتعريف والتقريب لمفهوم التفكك الأسري سنحاول الآن التعرف على أهم أنواعه لأنه كما يبدو من المفهوم أن التفكك ينقسم إلى أنواع وإقسام هي ما يأتي: -
التفكك الجزئي الذي يصيب الأسرة: وتبدو مظهره في "الانفصال المؤقت والهجر المنقطع أو بمعنى آخر أن الزوج أو الزوجة قد يعاودان الحياة الأسرية من جديد ويستأنفان علاقتهما المتبادلة في أوقات إصلاح ذات البين ولكن من المستبعد أن تستقيم الحياة الزوجية في مثل هذه الحالات بل قد تكون مهددة من حين إلى آخر بالانفصال والهجر من جديد. (مصطفى الخشاب 1985: 233-234)

1- **التفكك الكلي أو انحلال الأسرة:** وتبدو مظهره في إنهاء العلاقة الزوجية بالطلاق أو تدمير حياة الأسرة، بالفشل أو انتحار أحد الزوجين أو كلاهما معاً، ومن ناحية أخرى ينقسم التفكك الأسري إلى:

أ- **التفكك من الناحية القانونية:** ويحدث بانفصال الروابط العائلية عن طريق الطلاق أو الهجر.

ب- **التفكك من الناحية الاجتماعية:** ويشمل على معنى أوسع من الأول حيث يضم إلى جانب الانفصام أو الشقاق في العائلة والصراع فيها حتى لو لم يؤد هذا الشقاق والصراع إلى انفصام روابط العائلة. (جعفر عبد الأمين ياسين 1981: 25)

ولكن هناك بعض الباحثين يرون أن هذا التصنيف ناقص كونه لم يتضمن حالات وفاة أحد الوالدين أو كليهما، ويمكن أن نتصور الأثر الذي يتركه على الأسرة والأطفال معا ولذا فهناك بعض الباحثين قسموا التفكك الأسري إلى:

2- **التفكك المادي:** ويسمى التفكك الفيزيقي والذي يحدث بفقدان أحد الوالدين عن الحياة الأسرية بالموت أو الهجر أو الانفصال أو الطلاق أو السجن، وهذا النوع من التفكك هو ما سنبنني عليه مؤشرات بحثا حيث سنستقي مؤشرات الطلاق والترمل/الموت والسجن، والتي يعد العراق واحد من اكثر البلدان في المنطقة من حيث عدد (الأرامل) والأطفال الأيتام نتيجة ما مر به في مرحلة النظام السابق من حروب وحصار ودكتاتورية النظام وعنفه الدموي وما تبعه بعد 2003 من حرب احتلال وإرهاب واحتراب طائفي مما زاد في الطين بله، إذ ارتفعت معدلات الترميل بشكل كبير مع ارتفاع مواز في عدد الأطفال الأيتام ورافقتها وبشكل ملحوظ معدلات الطلاق متأثرة بالتغيرات التكنولوجية ودخول العولمة بأدواتها بشكل كبير إلى العراق وكما سيتبين لنا ذلك عند قراءتنا للإحصاءات الرسمية وغير الرسمية التي نتكلم عن هذا الموضوع .

3- **التفكك النفسي:** ويحدث في العائلة التي يسودها جو المنازعات المستمرة بين أفرادها وخاصة بين الوالدين حتى ولو كان جميع أفرادها يعيشون تحت سقف واحد وكذلك يشع فيها عدم احترام حقوق الآخرين (جعفر عبد الأمين ياسين 1981: 26) ، وهناك من يضيف لها حالات إدمان الخمر والمرض العقلي أو النفسي أو الاضطراب الانفعالي للأباء، ويترك تفكك الأسرة سواء كان جزئيا أو ماديا أو نفسيا أبلغ الأثر في حياة عناصرها فيعاني الرجل مشكلات وجدانية وعصبية تؤثر في حياته ومركزه وعمله، كما تعاني المرأة أيضا مشكلات عاطفية ونفسية واقتصادية، كما يعاني الأطفال أفسى الظروف من جراء تفكك الأسرة إذ ينتظرهم الحرمان من الاستقرار العائلي ومن الحياة المدنية المستقرة ومن عواطف الأبوة والأمومة والحب العائلي وينتظرهم الجوع والعوز والحرمان من الموارد المادية الضرورية لتربيتهم وينتظرهم الشقاء بمختلف أشكاله.

مراحل التفكك الأسري:

يشير "وليام جود" William Good إلى عدة مراحل تمر بها الأسرة، قبل التفاقم الكبير للنزاعات الأسرية والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتفكك الأسري، وهذه المراحل هي: (William Good 1980:379-383)

- 1- مرحلة الكمون: فترة محدودة وقد تكون قصيرة جداً فيها خلافات لا يتم مناقشتها أو التعامل معها بواقعية.
- 2- مرحلة الاستتارة: يشعر أحد الأفراد بنوع من الارتباك والتهديد ولا يقنع بما يحصل عليه من إشباع.
- 3- مرحلة الاصطدام: يحدث بسبب الانفعالات المترسبة والمكبوتة.
- 4- مرحلة انتشار النزاع: يظهر بها الكثير من السلوك السلبي والصراع والرغبة في الانتقام والنقد بهدف انتصار أحد منهما على الآخر.
- 5- مرحلة البحث عن الحلفاء: لا يستطيع الزوجين حل مشاكلهم فيستعينوا بمصادر بديلة كالتركيز على الأطفال أو العمل أو الأنشطة الاجتماعية.
- 6- مرحلة إنهاء الزواج: لدى كل الطرفين دافع تحمل مسؤولية الطلاق وعدم التفكير بالرجوع وقد يلجؤون لتوكيل محامي أو للقضاء.

مؤشرات التفكك الأسري

سنحاول وضع ثلاث مؤشرات للتفكك الأسري لكي نستعرض نتائج دراستنا على ضوءها ومن ثم سنصل إلى النتائج والتوصيات*.

وهذه المؤشرات هي: -

- 1- **العنف الأسري:** وبالأخص العنف الواقع على الزوجة والإناث داخل الأسرة: كأحد أهم المؤشرات على البدء بالتفكك الأسري
- 2- **الطلاق:** الصورة الكاملة لفسخ العقد الأسري الذي بدء بالزواج وانتهى بالطلاق والذي يعد المؤشر الأكبر عبي التفكك الأسري.
- 3- **غياب الزوج:** بسبب الوفاة أو الانفصال بدون طلاق أو أي سبب آخر يمنع الزوج من القيام بواجباته مختاراً أو مرغماً على ذلك والذي يكمل المؤشر الأول في كونه مؤشر لوجود حالة خلل في العلاقة الزوجية قد تؤدي إلى التفكك الأسري، من خلال عجز المرأة عن القيام بواجباتها تجاه الأسرة في ظل غياب الزوج.

استعراض نتائج البحوث التي قام بها الباحثان في فترات سابقة والتي لها علاقة بالتفكك الأسري*

1- العنف: كمؤشر على الاختلال الأسري الذي يعد السبب الأول للطلاق والتفكك الأسري نلاحظ في الجداول

جدول (1) نسبة النساء (15- 54) سنة اللاتي ذكرن أن بعض التصرفات تعد عنفا

ت	التصرفات التي تقع ضد الزوجة وتعدّها عنفا (وزارة التخطيط 57)	النسبة
1	حرمان الزوجة من زيارة الأهل	69.5%
2	عدم إعطاء الزوجة مصروف للبيت رغم المقدرة	69.5%
3	التصرف بممتلكات الزوجة بدون أذنها	62.4
4	حرمان الزوجة من التعليم	57
5	حرمان الزوجة من العمل	55.1
6	تزويج البنت قبل بلوغ السن القانوني	54.2
7	ضرب الزوجة للخروج بدون أذنه	47.9
8	ضرب الزوجة المخالفة للأوامر	44.3
9	مطالبة الزوجة للحصول على أذنه قبل الذهاب للتداوي	43.5
10	حرمان الزوجة من المشاركة السياسية	37.9
11	الإصرار على مكان الزوجة في كل وقت	36.6
12	ضرب البنت إذا لم تحسن التصرف	31.7
13	مطالبة الزوجة بالحصول على أذنه قبل السفر للخارج	18.4%

حيث نلاحظ أن المواقف التي اعتبرتها النساء اللواتي شملهن المسح عنفا، جاء حرمانها من زيارة الأهل في المرتبة الأولى مشاركا عدم إعطاءها مصروفا في حين نلاحظ أن قضايا القيمومة على الزوجة بالمرات الأدنى وإذا ربطنا بين القضايا الاقتصادية بقضايا القيمومة سنلاحظ الخروقات الشرعية التي يرتكبها الأزواج في هذا الاتجاه والتي تعد عنفا من هذه الناحية.

جدول(2) نسبة النساء(15- 54) سنة اللاتي ذكرن بعض الأشخاص الذين دائما أو أحيانا يشكلون مصدرا للتعنف ضد المرأة العراقية (وزارة التخطيط 58)

النسبة	الشخص/ الأشخاص مصدر العنف	ت
72.5%	الزوج	1
57.2%	الأب	2
43.4	أفراد الأسرة	3
39.9	المجتمع بشكل عام	4
37.6	الأم	5
35.2	أقارب آخرون	6
31.3	الخطيب	7
25.1	الجيران	8
23.5	المدرسون	9
20.3	الزملاء	10
17.6%	عاملوا الرعاية الصحية	11

حيث نلاحظ أن هذا الجدول يتوافق مع الجدول السابق إذ يعد الزوج المصدر الأول للتعنف الواقع ضد الزوجة والأبناء وخاصة البنات منهن وهذا ما نلاحظ في الفقرات رقم (1,2,7) حيث يكل رب الأسرة (زوجا، ابنا، خطيبا) المصدر الأول للتعنف ضد الزوجة/البنات/ الخطيبة.

جدول(3) نسبة النساء المتعرضات للتعنف من قبل الزوج خلال السنة السابقة للمسح(وزارة التخطيط 59)

نوع العنف	بقية المحافظات	إقليم كردستان
عنف نفسي	48.5%	19.6%
عنف جسدي	5.9%	3.1%
عنف جنسي	9.6%	7.3%

حيث نلاحظ في الجدول السابق (الذي تم تقسيمه جغرافيا إلى إقليم كردستان ولقبة المحافظات ال 15 من العراق لأغراض المقارنة) أن العنف النفسي يأتي بالمرتبة الأولى بين بقية أنواع العنف وهو الذي يهدم البناء الداخلي للأسرة(نفسيا) مما يشكل الحافز الأساس لكل عمليات التفكك الأسري بل أن تأثيره يعد أكبر من بقية أنواع العنف المؤدية لهذا التفكك.

2- **الطلاق:** المؤشر الأخر من مؤشرات الدراسة والذي يعد السبب المباشر لتفكك الأسرة وما يترتب على ذلك من مشكلات تمس كيان الأسرة والمجتمع هو الطلاق. حيث سجلت حالات الطلاق عبر المحاكم العراقية، خلال السنوات الماضية، ارتفاعاً ملحوظاً، واحتلت مركز الصدارة بين الدعاوى الشرعية أمام محاكم الأحوال الشخصية، وسط تفاقم دور المكاتب الشرعية الذي يقوم بتوقيع الطلاق تقادياً لمحاولات الصلح التي يقوم بها القضاة في محاكم الأحوال الشخصية، والذي يلجأ إليه الزوجين لإنهاء إجراءات الطلاق.

أ- تشير الأرقام الصادرة عن "مجلس القضاء الأعلى" إلى أن دعاوى الطلاق لعام 2004، كانت 28 ألفاً و689، ارتفعت إلى 33 ألفاً و348 في 2005، ثم ارتفعت مجدداً إلى 35 ألفاً و627 في 2006، وارتفعت مجدداً في العام 2007 إلى 41 ألفاً و536 حالة طلاق، ثم حققت نسبة الطلاق انخفاضاً في الأشهر الأولى من العام 2008، إلا أنها عادت لترتفع في العام 2009 بواقع 82 ألفاً و453 حالة طلاق، وفي عام 2010 ارتفعت لتكون 113 ألفاً و312، ازدادت في عام 2011 إلى 133 ألفاً و869 حالة، وفي عام 2012 كانت الحصيلة 160 ألفاً و260 حالة طلاق، وارتفعت بشكل خطير في عام 2013 بواقع 820 ألف و453 حالة طلاق، خلال عام 2015 سجلت 52 ألف و465 حالة طلاق، وارتفعت إلى 56 ألف و594 حالة طلاق في عام 2016 (دلال العكلي 2017). وبالتالي فإن ظاهرة الطلاق في المجتمع العراقي أخذت في التزايد، وهو مؤشر يدل على تفكك أواصر المجتمع، وساهم في ذلك بدرجة كبيرة قلة الوعي الاجتماعي والديني وبعض العوامل الأخرى الاجتماعية والاقتصادية وحتى الطائفية (مثل الفتاوى التي أصدرها رجال دين متطرفون بمنع زواج الشيعة بالسنة وبالعكس، أثناء أعمال العنف الطائفية التي جرت عام 2006). كما لا ننسى أن صغر عمر الأزواج، سواء الإناث أو الذكور، يؤدي إلى فشل الزيجة، بسبب عدم الالتزام وقلة الإحساس بالمسؤولية، فضلاً عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والخلافات العائلية وتدخل الأهل.

ب- كشفت الأرقام التي سُجلت خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2018، وقوع نحو 10 حالات طلاق في العراق خلال كل ساعة على مدى السبعة أشهر الأولى من العام، كان النصيب الأكبر منها من حصة العاصمة بغداد، حيث سجلت الأخيرة أعلى نسبة من حالات الطلاق مقارنة مع المحافظات العراقية الأخرى خلال السنوات الـ15 الماضية، بلغت 44.4% (أحمد حسين خليل 2018)، في حين بلغ عدد حالات الطلاق في نهاية

عام 2018 (73569) حالة في العراق باستثناء محافظات أقليم كردستان حسب بيانات مجلس القضاء الأعلى . (مجلس القضاء الأعلى 13-3-2019)

حالات الزواج والطلاق في العراق لعام 2018 بحسب بيانات مجلس القضاء الأعلى

احصائية عقود الزواج وحالات الطلاق لسنة ٢٠١٨		
حالات الطلاق	عقود الزواج	اسم الاستئناف
١٦٧٢٤	٣٧٦٩٠	استئناف بغداد/الرصافة الاتحادية
١٣٣٠٤	٢١٣٠٠	استئناف بغداد /الكرخ الاتحادية
٤٧٤٠	١١٥٤٨	استئناف نينوى الاتحادية
٣١٧٨	١٤٩١٥	استئناف ديالى الاتحادية
٥٠٠٣	١٧٨٣٦	استئناف بابل الاتحادية
٣٤١٦	١٣٩٩٤	استئناف النجف الاتحادية
٢٥١٧	١٢٣٣٧	استئناف كركوك الاتحادية
٣٦٤٣	١٧٣٠٢	استئناف ذي قار الاتحادية
٢٢٢٨	١٥٦٥٢	استئناف الانبار الاتحادية
٥٨٦٥	١٩٧٨١	استئناف البصرة الاتحادية
٢١٧٨	١١٣٤٢	استئناف واسط الاتحادية
٢٢٣٧	١٤١٧٦	استئناف صلاح الدين الاتحادية
١٠٩٥	٦٧٠٢	استئناف المثنى الاتحادية
١٦٤٧	٨٣٩٠	استئناف ميسان الاتحادية
٢٩٠٣	١١٦١٠	استئناف كربلاء الاتحادية
٢٨٩١	١٠٧٢١	استئناف القادسية الاتحادية
٧٣٥٦٩	٢٤٥٢٩٦	المجموع

3- الترملة وفقدان الزوج: تمثل ثقافة المجتمع خارطة الأساس التي يتم بموجبها تحديد موقع الأفراد وأدوارهم في المجتمع استناداً إلى لسلسلة متشابكة من الحقوق والواجبات. لذا فإن نظرة المجتمع للأرملة تختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة إلى أخرى، وحتى داخل المجتمع الواحد قد نجد الاختلاف في هذه النظرة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وغيرها، وقد يختلف التعامل مع الأرملة وفقاً للطبقة الاجتماعية أيضاً*.

وفي بعض المجتمعات (مثل المجتمع العراقي) يزداد الأمر سوءاً لأن الأرملة تجد صعوبة في الزواج مرةً أخرى فهي بذلك تتحدى الموروثات الثقافية الشرقية والعربية التي تدفع بها للإبقاء على كونها ضحية لفقدان الزوج وعليها تقبل الوضع الجديد والتعايش معه، خاصةً إذا كان لديها أبناء من الإناث (23: Varun Malik).

ويعد مؤشر الترميل عاملاً مساعداً على التفكك الأسري ويؤثر بشكل غير مباشر على انتشار هذه الظاهرة، ويرتبط الترميل في العراق (بالنسبة للمرأة) بمجموعة من الظروف التي مر بها المجتمع العراقي خلال الثلاثين سنة الماضية ومنها الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) في عهد نظام حزب البعث وما لحقها من حرب الخليج واحتلال الكويت (1990-1991) والمقابر الجماعية للنظام السابق ومن ثم الفتنة الطائفية التي حدثت في بعض محافظات العراق (2005-2007) مما خلف عشرات بل مئات من الأسر بدون معيل لأن هذه الحروب وقودها الرجال وخاصة الشباب منهم. مما يفرغ المجتمع من عدد لا يستهان به منهم، فالرجال واغلبهم من الأزواج كانوا ضحايا هذه الحروب، الأمر الذي انعكس أثره على أسرهم فه ووقود كل الحروب التي خاضتها السلطة إذ كانت الخسائر البشرية كبيرة جداً أما بالموت في الحروب غير المتكافئة أو بالعوق الجسمي وشل قدراتهم أو بالعوق العقلي والنفسي أو عن طريق تغيب هؤلاء الأزواج عن أسرهم بسبب الأسر أو الفقدان (رياح مجيد الهيتي 148-149). وإذا ما حاولنا تقصي الأعداد الحقيقية للأرامل في العراق فان الإحصاءات المتوفرة لا تسعفنا كثير بسبب تضاربها فبين من يهولها ومن يقللها وهو ما يدعونا إلى المناداة الدائمة بضرورة إجراء التعداد السكاني وسنكتفي هنا باستعراض بعض من هذه الأرقام:

أ- إحصائية وزارة التخطيط العراقية التي أعدتها عام 2007 إلى انه من مجموع 8 ملايين و500 ألف امرأة عراقية ممن تبلغ أعمارهن بين 15-80 عاماً، فان عدد الأرامل اقترب من المليون.
ب- ووفقاً لبحث أعدته منظمة الإغاثة العالمية، فمن بين كل خمس أرامل في العراق، فان ثلاث منها فقدن أزواجهن جراء عمليات العنف بعد عام 2003، وطالبت المنظمة، حكومة العراق ببذل المساعي بالاهتمام بشريحة الأرامل ومعالجة مشكلاتها، كاشفة في الوقت نفسه عن وجود 15 مليون امرأة في العراق، 10 % منهن أرامل أي بواقع (1500000) مليون ونصف المليون أرملة.

ت- قال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي في بيان، إنه "بحسب البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2016، فان عدد الأرامل في العراق من سن

12 سنة فما فوق بلغ 850 ألف أرملة" موضحاً أن "هذا الرقم لا يشمل محافظتي الأنبار ونيوى" (روداو).

ث- ونقلاً عن (السومرية نيوز) أعلنت وزارة التخطيط العراقية في مؤتمر صحفي بتاريخ (10 كانون الثاني 2017) أن عدد الأرمال بلغ 878 ألفاً و455 أرملة، منهن 203 آلاف أرملة بعمر 14 إلى 49 سنة، وهناك 675 ألفاً و198 أرملة بعمر 50 سنة فما فوق حسب نتائج مسح الأمن الغذائي الذي نفذته الجهاز المركزي العراقي للإحصاء خلال عام 2016. ولكن تبقى المشكلة الأكبر في العراق في هذا العدد المهول من الأرمال وما يتبع ذلك من غياب المعيل خاصة اذا ما عرفنا أن حجم المساعدات الحكومية بمختلف أشكالها وجهاتها الوزارية/المؤسسية لا تسد إلا الحدود الدنيا لاحتياجات أسرة الأرملة مما يعرضها وأسرتها إلى رياح التفكك والانحراف.

النتائج التي توصل لها الدراسة:

- 1- أن ظاهرة التفكك منتشرة في كل المجتمعات ولكن هناك ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية يمر بها مجتمع ما في فترة زمنية محددة قد تؤدي إلى تقادم حجم هذه الظاهرة ومنها العراق.
- 2- أن العنف والطلاق والترمل فضلاً عن عوامل أخرى اجتماعية وتربوية ودينية واقتصادية وغيرها هي الأسباب التي تقف خلف هذه الظاهرة السلبية.
- 3- أن مستويات الطلاق في العراق في ظل الظروف الحالية وخاصة بعد 2003 زادت من نسب الطلاق والترمل مما أوجد الأرضية الخصبة لظاهرة التفكك الأسري في كثير من مناطق العراق وخاصة الحضرية منها.
- 4- أن العنف كسبب لانهايار بنية الأسرة وتفككها احد اهم أسباب الطلاق ثم التفكك لكن الإحصاءات الرسمية نادرة بخصوصه لان موضوعه العنف الأسري لازالت تشكل شان اسري بحت بسبب التقاليد العراقية التي لا تتيح لنا الفرصة الكافية للتحقق من مدى انتشارها ناهيك عن معالجتها إلا ما ندر وهو ما يدعونا للبحث عن آلية للتعامل هذه الظاهرة ولعل قانون (حماية الأسرة من العنف) هو احدى هذه الآليات.
- 5- أن التفكك الأسري يخلف أثراً عديدة على الأسرة بصورة عامة والأبناء بصورة خاصة وعلى المجتمع وقيمه بشكل عام وهناك قائمة طويلة يمثل هكذا آثار سلبية لهذه الظاهرة.

التوصيات

1. ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تأخذ دورها في مساعدة الأسر التي ليس لها أب أو الفاقدة لمعيها
2. تخصيص مكاتب للخدمة الاجتماعية للاهتمام بالأرامل وحل المشكلات التي تعاني منها هذه الفئة في المجتمع.
3. توفير مراكز طبيه متخصصة لمعالجة الصدمات والانتكاسات النفسية الناتجة عن حالات العنف والنزاعات المسلحة والإرهاب (قتل_تهجير_اختطاف_تفجير ... الخ) وإشراك أساتذة الجامعات من أخصائي علماء اجتماع والنفس لمعالجه مثل هذه الحالات .
4. ضرورة اشتراك منظمات المجتمع المدني المهمة بشؤون الأسرة وحقوق الإنسان في البرامج المتعلقة بتشريع قانون حماية الأسرة والطفل وتقديم الدعم المالي لها والتدريبات اللازمة لرفع خبرتها وقدرتها.

خاتمة:

من هنا نستنتج أن ظاهرة التفكك الأسري ظاهرة اجتماعية عرفتتها جميع المجتمعات في الماضي والحاضر، ولهذا فإن التحكم فيها قد يكون مستحيلاً نوعاً ما، لكن على المجتمع أن يحاول التقليل من النتائج السلبية لهذه الظاهرة والتي تعود على الأطفال والمراهقين بالضرر، فتجدهم يشكلون جماعات لا تستطيع التكيف مع الوسط الاجتماعي أو المدرسي لانعدام التوجيه والرقابة، لذا فإن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق الحكومة في توفير كل ما يساهم في ديمومة الحياة الأسرية للمحافظة على الأسر من التفكك، كما لا ننسى دور وأهمية منظمات المجتمع المدني في هذا المجال وضرورة أن يكون لها الدور الريادي والفاعل في تقديم العون إلى الأسر الفقيرة أو التي فقدت أحد الأبوين .

أن مواجهة مشكلة التفكك الأسري تتطلب تظافر جهود كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مع جميع شرائح المجتمع مما يستوجب إيجاد الآليات القانونية واللوجستية المناسبة للتقليل من الآثار السلبية للتفكك الأسري.

المصادر

1. بدون مؤلف، المنجد في اللغة العربية، بيروت، دار الشروق، ط29، سنة النشر بلا .
2. جعفر عبد الأمين ياسين، أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث، بيروت، عالم المعرفة، ط1، 1981.
3. حماد حنان، التفكك الأسري وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى تلاميذ الطور الابتدائي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البويرة، 2015.

4. رباح مجيد الهيتي ، الآثار الاجتماعية لانهايار سلطة الدولة في العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع.
5. ربح تركي، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م.
6. زكية إبراهيم كامل، أصول التربية ونظم التعليم، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2008.
7. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1982م.
8. عبد العزيز محمود، القاموس الشامل العربي، بيروت، دار التراث الجامعية، سنة النشر بلا.
9. عبد المنعم محمد حسن، الأسرة ومفهومها التربوي لتتشئة الأبناء في عالم متغير، دار النهضة العصرية، سنة النشر بلا.
10. فرح سمير، ظاهرة العود للإدمان على المخدرات والتفكك الأسري/ دراسة ميدانية تحليلية لفئة من الشباب بمستشفى "فرانز فانون- "البليدة، جامعة بن يوسف بن خدة- الجزائر - كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم علم الاجتماع، 2009.
11. محمد القضاة، وصفية سلوم، العنف الأسري وأثره على صحة الأسرة، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد33، العدد1، 2006.
12. مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 1985.
13. معن خليل عمر ود. عبد الطيف عبد الحميد العاني، التفكك الاجتماعي، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، العراق، 1991.
14. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق (I-WISH2011) التقرير التفصيلي، تموز يوليو 2012.
15. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، مديرية المطبعة، حزيران 2018.
16. Varun Malik, Problems Of Widow Remarriage In India: A Study, Journal of Business Management & Social Sciences Research (JBM&SSR) ISSN No: 2319-5614 Volume 2, No.2, February 2013.
17. William Good, Family organization, (IN), Rober and other, contemporary social problems, New York: Harcourt, press, 1980.

الانترنت

18. أحمد حسين خليل، وحش الطلاق في العراق.. 10 حالات كل ساعة.
<https://www.ultrasawt.com/%D9%88%D8%AD%D8%B4->
19. دلال العكيلي، الطلاق في العراق إحصاءات صادمة، مركز النبا الوثائقي للخدمات الوثائقية والمعلوماتية <https://annabaa.org/arabic/community/13696>

20. إحصائية عقود الزواج والطلاق لسنة 2018، مجلس القضاء الأعلى، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20/

<https://www.hjc.iq/view.5295/> 2019 /4

21. أخبار الأمم المتحدة <https://news.un.org/ar/story/2011/06/144482>

22. السومرية نيوز <https://annabaa.org/arabic/community/15668>

* علما أن الجداول والأرقام هي من نتائج الباحثين من خلال دراساتهم الميدانية السابقة ومن الاستعانة بنتائج دراسات أخرى قام بها باحثين آخرين.

* اشترك الباحث (د. خالد حنتوش) في المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق 2011 الذي أجرته وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والذي شمل 10620 أسرة في كل محافظات العراق، وكان الباحث في الهيئة العليا المشرفة على المسح الذ أعلنت نتائجه في آذار 2012.

* تشير إحصاءات المنظمات العالمية إلى ما لا يقل عن 245 مليون أرملة في جميع أنحاء العالم يعيش ما يقرب من نصفهن في فقر مدقع، أكبر عدد من الأرمال يوجد في الصين بحوالي 43 مليون أرملة، تليها الهند 42 مليون أرملة، الولايات المتحدة الأمريكية بـ15 مليون أرملة، إندونيسيا 9 ملايين، اليابان 5.7 مليون، روسيا 7 ملايين، البرازيل 5.6 مليون، ألمانيا 5 ملايين أرملة، وبنغلاديش وفيتنام بحوالي 7.4 مليون أرملة لكل منهما. وتضم أفغانستان إحدى أعلى النسب من الأرمال في العالم مقارنة بمجموع سكانها، إذ يبلغ عدد سكان أفغانستان 6.26 مليون نسمة بينما يصل عدد الأرمال فيها إلى حوالي 5.1 مليون أرملة، ويعيش ما بين 50 ألفا إلى 70 ألف أرملة في كابول وحدها. للاستزادة أكثر يرجى زيارة : أخبار الأمم المتحدة والسومرية نيوز.

[.https://news.un.org/ar/story/2011/06/144482](https://news.un.org/ar/story/2011/06/144482)

<https://annabaa.org/arabic/community/15668>